18,8 طناً اشتروها في 2022 بينها 14,7 طناً من المشغولات و4,2 أطنان من السبائك

المواطنون والمقيمون يكثفون مشترياتهم من «الذهب».. اشتروا 23 طناً في 15 شهراً

- 2022 شهد 14٪ زيادة في المشتريات بواقع 2,3 طن بينها 600 كيلو سبائك
- الربع الثالث من 2022 شهد أعلى معدلات شراء بـ 5,1 أطنان قياساً إلى 3,7 في 2021
- المشتريات ارتفعت خلال الربع الثاني بالاقتران مع بدء سياسة التشديد النقدي عالمياً
- الربع الأول من 2023 بدأ بمشتريات قوية وصلت إلى 4,1 أطنان بينها 1,1 طن من السبائك

علي إبراهيم

كشفت أرقام صادرة عن مجلس الذهب العالمي، عن أن المواطنين والمقيمين في الكويت رفعوا مقتنياتهم من المعدن الأصفر بمعدلات ملحوظة خلال العام الماضي 2022، فيما شهد الربع الأول من العام الحالي 2023 نفس معدلات الشراء عند المقارنة على أساس سنوي.

وأظهرت أرقام إجمالي مشتريات المواطنين والمقيمين من الذهب في 2022 إلى أن السوق شهد صفقات على نحو 18,8 طنا من الذهب بزيادة نسبتها 14٪ بما قيمته 2,3 طن قياسا إلى مشتريات السوق الكويتي في 2021 والبالغة نحو 16,5 طنا فقط، فيما قام المواطنون والمقيمون بشراء 4,1 أطنان خلال الربع الأول من 2023، ليبلغ بذلك إجمالي المشتريات خلال فترة الـ 15 شهرا (عام 2022 كاملا وأول 3 أشهر من 2023).

وأظهرت الأرقام أن الطلب على الذهب في الكويت بدأ يرتفع في الربع الثاني من 2022 والذي بلغ فيه نحو 4,8 أطنان من المشغولات والسبائك مقارنة مع 4,4 أطنان من المشغولات والسبائك عن الربع الثاني من 2021 بزيادة 400 ألف كيلوغرام في 3 أشهر فقط والتي تأتي مقترنة ببدء الفيدرالي الأميركي تشديد سياسته النقدية ورفع معدلات الفائدة ناهيك عن الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم.

يأتي ذلك فيما استمر المواطنون والمقيمون في رفع مقتنياتهم من الذهب بصورة ملحوظة في 2022 إذ زادت مشترياتهم من المشغولات والسبائك في الربع الثالث من 2022 بنحو 1,4 طن إلى 5,1 أطنان بزيادة نسبتها 38٪ قياسا إلى 3,7 أطنان من الذهب خلال الفترة ذاتها من 2021، كما ارتفعت مشترياتهم خلال الربع الأخير من العام أيضا بواقع 900 كيلوغرام لتبلغ 4,8 أطنان مقارنة مع 3,9 أطنان بزيادة نسبتها 23٪.

المشغولات الذهبية

وأظهرت البيانات أن مقتنيات المواطنين والمقيمين خلال 2022 من المشغولات ارتفعت بأكثر من 13٪ بما عادل 1,7 طن من الذهب لتبلغ 14,7 طنا مقارنة مع 13 طنا بنهاية 2021.

ووفقا للبيانات بدأت مشتريات المواطنين والمقيمين من المشغولات تزداد في الربع الثاني من 2022، إذ كانت متراجعة في الربع الأول بنحو 300 كيلو غرام لتصل إلى 3,1 أطنان مقارنة مع 3,4 أطنان بنهاية الربع الأول من 2021، وفي الربع الثاني من 2022 بدأت الارتفاع تدريجيا إذ زادت من 3,7 أطنان في الربع الثاني من 2021 إلى 3,8 أطنان في الربع الثاني من 2021.

وشهد الربع الثالث من 2022 زيادة ملحوظة في مشتريات الذهب في الكويت، إذ قفز بنحو 38٪ بما يعادل 1,1 طن ليبلغ 4 أطنان مقارنة مع 2,9 طن بنهاية الربع الثالث من 2021، واستمرت الزيادة في مشتريات الذهب خلال الربع الرابع من 2022 إذ ارتفعت مقتنيات المواطنين والمقيمين بنحو 800 كيلو غرام إلى 3,8 أطنان مقارنة مع 3 أطنان في الربع الرابع من 2021، وذلك بزيادة نسبتها 27٪.

3,92 غرامات متوسط نصيب الفرد من الذهب

كشف تقرير مجلس الذهب العالمي أن نصيب الفرد في الكويت من الذهب ارتفع خلال العام الماضي إلى 3,92 غرامات من مستوى 3,5 غرامات خلال 2021 وذلك بزيادة بلغت نسبتها 12٪.

السبائك.. شراء متزايد

إلى ذلك، شهدت مشتريات المواطنين والمقيمين من السبائك زيادة بنسبة 16,6٪ بما قيمته 600 كيلو غرام خلال 2022، إذ بلغت مشترياتهم الإجمالية نحو 4,2 أطنان مقارنة مع 3,6 أطنان بنهاية 2021، وظلت المشتريات من السبائك خلال الربع الأول من 2022 في معدلاتها الطبيعية وإن انخفضت بواقع 100 كيلو غرام من 1,1 طن في 2021 إلى 1 طن في 2022 إلا أن الربع الثاني من 2022 بدأ يشهد زيادة، إذ ارتفعت مشتريات السبائك بـ 300 كيلو بنسبة زيادة بلغت 37٪ إلى 1,1 طن مقارنة مع 800 كيلو غرام في 2021، واستمرت الزيادة في الربع الثالث لتصل إلى 400 كيلو إضافية لترتفع بنسبة 50٪ إلى 1,2 طن مقارنة مع 800 كيلو في الربع الثالث من 2021، بينما ثبتت المشتريات في الربع الرابع عند 900 كيلوغرام وهو نفس المعدل في 2021.

الربع الأول 2023

هذا، وقد أظهرت بيانات مجلس الذهب العالمي أن إجمالي مشتريات المواطنين والمقيمين من الذهب سواء سبائك أو مشغولات ذهبية بلغ 4,1 أطنان خلال الربع الأول من العام الحالي وهو نفس معدل مشتريات الربع الأول من العام الماضي، وهو ما يعطي إشارة واضحة عن أن مشتريات الذهب خلال العام الحالي قد تشهد طفرة ملحوظة.

وجاء في البيانات أن مشتريات المواطنين والمقيمين من المشغولات الذهبية بلغت 3 أطنان بنهاية مارس 2023 بانخفاض 100 كيلو غرام مقارنة مع 3,1 أطنان بنهاية مارس 2022، يأتي ذلك فيما ارتفعت مشتريات المواطنين والمقيمين من السبائك إلى 1,1 طن خلال الربع الأول من 2023 بزيادة 10 كيلو غرامات مقارنة مع مشتريات بلغت 1 طن خلال الربع الأول من 2022.

عالميا، كشف مجلس الذهب العالمي عن تراجع الطلب على الذهب خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي مع انخفاض مشتريات المستثمرين، على الرغم من مشتريات البنوك المركزية، وأظهر التقرير انخفاض الطلب العالمي على المعدن الأصفر 13٪ على أساس سنوي إلى 1081 طنا، وجاء نحو نصف ذلك الطلب من المجوهرات، ووفقا للتقرير، اشترت البنوك المركزية 228 طنا من الذهب، وهو أعلى مستوى يسجل خلال أول 3 أشهر من عام في البيانات التي يعود تاريخها لعام 2000.

ضمن جهود «نفط الكويت» لإنتاج 800 ألف برميل يومياً من المنطقة

75 مليون دينار لصيانة المرافق النفطية في شمال الكويت

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة نفط الكويت طلبت ترسية مناقصة خدمات الصيانة لمرافق الإنتاج في مناطق شمال الكويت بقيمة 74,89 مليون دينار.

وقالت المصادر إن شركة نفط الكويت حصلت على موافقة الترسية من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة على شركة أيه بي جيه للهندسة والمقاولات والتي حازت أقل الأسعار والمطابقة للشروط والمواصفات بعد تصحيح الخطأ الحسابي.

وتبذل شركة نفط الكويت جهودا كبيرة للحفاظ على إنتاج الحقول الشمالية، حيث وصل إنتاج النفط في المنطقة إلى 600 ألف برميل في اليوم، ووضع خريطة طريق لإنتاج 800 ألف برميل بحلول عام 2026، وكذلك كشفت منطقة جنوب وشرق الكويت عن عودة الإنتاج إلى مستويات ما قبل انتشار جائحة «كورونا»، توالت الإعلانات المماثلة، ومنها الاحتفال بوصول الإنتاج في منطقة عمليات (شرق الكويت 2) إلى 500 ألف برميل يوميا.

1,95 مليون دينار لإنشاء محطة طاقة متجددة بمصنعي تعبئة الغاز في «الشعيبة» و«أم العيش»

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» أن شركة ناقلات النفط الكويتية ستقوم بإنشاء محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة المتجددة في مصنعي تعبئة الغاز المسال في منطقتي الشعيبة وأم العيش.

وفي هذا الصدد، وافقت لجنة الشراء العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة على ترسية الممارسة، والتي تعنى بتصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة محطة إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة المتجددة بمبلغ 1,95 مليون دينار بموجب عقد مدته 6 سنوات و6 أشهر.

تجدر الإشارة إلى أنه في عام 1960 تم منح شركة ناقلات النفط الكويتية حق الامتياز لتسويق وتوزيع الغاز المسال في السوق المحلي كبديل للوقود المحلي، وفي عام 1962 تم بناء مصنع لتعبئة الغاز البترولي المسال في منطقة الشويخ الصناعية. وبسبب الزيادة السكانية في الكويت، كان من الضروري للشركة زيادة السعة الإنتاجية للمصنع لتلبية الاستهلاك المحلي المتزايد للغاز البترولي المسال، فلقد كان من الصعب زيادة السعة الإنتاجية بسبب الحجم المحدود لهذا المصنع، لهذا، تم بناء مصنع جديد خاص بعمليات ومشاريع الغاز البترولي المسال والذي اطلق عليه مؤخرا «فرع تعبئة الغاز البترولي المسال (الشعيبة)» في منطقة الشعيبة الصناعية وتم تشغيل هذا المصنع في عام 1985، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية الحالية لهذا المصنع ما يعادل 13 مليون اسطوانة غاز سنويا حجم 12 كغم ويطبق فرع تعبئة الغاز المسال نظام نوبتي عمل بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي. وفي إطار الجهود لتطوير وزيادة المخزون الاستراتيجي من الغاز البترولي المسال، أعلنت شركة ناقلات النفط الكويتية في عام 2008 عن بدء الاختبار التشغيلي لستة خزانات من الغاز البترولي المسال بسعة تخزينية تبلغ 6,000 طن متري، ما يكفي لتلبية احتياجات السوق المحلي لمدة 14 يوما.

ترفع تقريرها النهائي خلال 30 يوماً قابلة للتمديد تبدأ من تاريخ 4 مايو الجاري

تشكيل لجنة مشتركة من «وحدة التأمين» و«الداخلية» لبحث أسعار وثائق تأمين السيارات

علي إبراهيم

أصدر رئيس اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين قرارا بتشكيل لجنة تنسيقية مشتركة من وزارة الداخلية ووحدة تنظيم التأمين برئاسة نائب رئيس وحدة تنظيم التأمين عبدالله نبيل السنان تتولى عملية بحث ودراسة أسس وآثار تعديل أسعار وثائق التأمين الإجباري على السيارات، على أن تعد اللجنة تقريرا نهائيا يرفع إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، ووزير التجارة والصناعة في مدة أقصاها 30 يوما قابلة للتمديد تبدأ من تاريخ 4 مايو الجاري.

ووفقا للقرار تكونت عضوية اللجنة لممثلي وزارة الداخلية من كل من العميد مشعل مريبد المطيري، والعميد سالم محمد العجمي، والعقيد طلال شبيب الشباك، والعقيد حقوقي مشعل محمد التمار والعقيد حقوقي خالد عبدالله العدواني، والعقيد بشار إبراهيم هاشم، والعقيد حقوقي يوسف مهدي الحداد.

وحدد القرار ممثلي وحدة تنظيم التأمين، وهم: طلال محمد المحارب، وجمال يوسف الهولي، وجمال حمود العماني، وأحمد عبدالرزاق الياسين، وسليمان الكندري، وعيسى عمران عبدالكريم.

وحدد القرار في مادته الثانية أن اللجنة ستقوم بإنجاز الدراسة المنصوص عليها في القرار رقم 2023/25 المختص بوقف العمل بالوثيقة الجديدة لتأمين السيارات، وذلك في ضوء النواحي القانونية والفنية، إذ تسعى اللجنة إلى استهداف 5 مخرجات رئيسية كالتالي:

1ـ تحديد الجهة المختصة قانونا بتنظيم قواعد وضوابط وشروط وأحكام وتعريفة أسعار قسط التأمين ووثيقة تأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات.

2ـ بحث ودراسة مدى تعارض ـإن وجدـ ما بين أحكام الوثيقة الموحدة المنظمة بموجب قرار الوحدة رقم 2023/24 مع القانون رقم 1976/67 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

3ـ بحث ودراسة أسس وأثار تعديل تعريفة أسعار قسط وثيقة تأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات.

4ـ الاتفاق على الإجراءات الفنية الواجب اتباعها في تطبيق مشروع الوثيقة الموحدة بعد التعديل إن وجد وعلى سبيل المثال لا الحصر إجراءات الفحص الفني، إجراءات نقل ملكية المركبة، مدة دفتر المركبة، إجراءات تقسيط لوحات المركبة، إجراءات اعتماد جداول التأمين الورقية في الفترة الانتقالية، إجراءات اعتماد التأشير على سجل المركبات في حال إصدار الوثيقة إلكترونيا.

5ـ إبداء الرأي واقتراح أي تعديلات في الموضوعات الداخلة في عمل اللجنة.